واقع الحريـات العامة وحقوق الإنسـان في الجمهورية اليمنية والتحولات المحلية والدولية

د. عبد السلام أنور خليل

المقدمة :

إن الإنسان هو عماد التنمية السياسية والاقتصادية ولاجتماعية وهو الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات والدول،ومن شأن تلك المقومات أن تساهم في إبراز الخيارات المتاحة أمام الفرد وإيجاد الوعي الكافي بالحقوق والحريات العامة التي يجب أن يتمتع بها الجميع دون إستثناء أو تحيز من خلال تجسيد القوانين وتفعيلها على أرض الواقع وفي مقدمتها دستور الجمهورية اليمنية الذي يؤكد وينص على إحترام حقوق المواطن اليمني وتمكينة من المشاركة في الحياة العامة.

إن ذلك من شأنه أن يمكن من بناء مجتمع متماسك يعي ما هي حقوقة أن ذلك والواجبات الملقاة على عاتقة .

أن الالتزام الفردي والنضال المجتمعي عاملان حاسمان لتعزيز تلك المبادئ والقيم ، وإزالة المعوقات التي تقف حجر عثرة في طريق الحريات العامة وحقوق المواطن اليمني في شتى الميادين لا سيما تعزيز الحريات السياسية وحقوق الإنسان .

من هذا المنطلق فأن إحترام تلك الحقوق أصبح أمراً ملحاً ومطلباً شعبياً واسع النطاق وذلك إن دل على شيء فأنما يدل على أهميتها لتقدم وتطور مسيرة الشعوب نحو الأفضل وذلك يساهم وبشكل قوى في زيادة الوعي المجتمعي بأهمية

تلك الحقوق من جهه ويعطي إنطباعاً إيجابياً ومقبولاً بشرعية النظام السياسي من جهة ثانية لا سيما في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية المتسارعه .

إذ لا بد أن تصبح التوجهات السياسية والاقتصادية للجمهورية اليمنية منسجمة مع مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة من جهه وإحترام المواثيق والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالحريات العامة وتعزيز حقوق الإنسان من جهة آخرى وحتى يمكن بناء علاقة أكثر متانة بين كلاً من النظام السياسي الحاكم وبين كافة شرائح المجتمع وبالتالي تكون الدولة أكثر استقراراُ ورخاء ، وعلية فإن النظام السياسي يمكن أن يصبح أكثر مصداقية أمام مختلف شرائح المجتمع وبالتالي يمكن له أن يكتسب الشرعية من خلال البرامج والسياسات الفعالة نحو مزيد من الحرية والمشاركة في صناعة القرار والتنمية بكل أشكالها .

أهمية البحث:

بناءً على ماسبق تتجلى اهمية البحث حول واقع الحريات السياسية وحقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية خاصة بعد إعلان دولة الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في (22/5/1990م) والتي أثرت على التوجهات السياسية والاجتماعية لدى صانع القرار في اليمن بإتجاة التركيز على ترسيخ الحريات السياسية والنهوض بحقوق الإنسان ولكن بخطى بطيئة لا تتناسب مع المتغيرات المتسارعة على الساحة الدولية .

إن مثل هذه القضايا أصبحت شأناً إنسانياً ومطلباً ملحاً لمعظم شعوب العالم ومنها الشعب اليمني ، والهدف من هذا البحث ليكون خطوة على طريق التوجه الجديد الذي ننشده وبشكل يرقى إلى البحث العلمي الموضوعي الذي يهدف إلى الإسهام في معالجة الخلل والقصور الذي يعاني منه المواطن اليمني .

فيما يتعلق بحقوقه السياسية والمدنية وحرية الرأي والتعبير ومما يزيد من أهمية البحث عدة ركائز منها :

- إن الاهتمام بالحقوق والحريات السياسية خياراً لا بد من توفره لأنه يعد من أهم مرتكزات التطور السياسي والديمقراطي والاجتماعي اللازم للدولة
- إن التركيز على هذا المجال يمثل عنصر مهم لمعرفة مسار اليمن الجديد
- منح هذه القضايا الاهتمام قد إنتقل من ميدان المبادئ الأخلاقية والنظريات الفلسفية والايدولوجيات السياسية والاجتماعية إلى ميدان الممارسة الواقعية وتفعيل دور القوانين واللوائح المنظمة حتى تكتسب تلك الحقوق الشرعية الدستورية بما يضمن تطبيقها .

إشكالية البحث:

قبل الحديث عن الإشكالية نتطرق إلى العوامل التالية لعلها تبرز لنا مسار البحث حول الحقوق والحريات في اليمن ومن هذه العوامل ما يلي:

- التحولات المتسارعة سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي محلياً وإقليمياً ودولياُ والتركيز على قضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان
- دور المؤسسات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني في التوعية بأهمية نيل الحقوق والحريات والمساهمة في تقدمها
- أهمية استيعاب المتغيرات والتجارب المتعلقة بذات الموضوع والاستفادة من التجارب في هذا الميدان وبناءاً على ما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي :.
- ما مدى تأثير المتغيرات على الساحة الدولية والإقليمية والمحلية فيما يتعلق بالتوجه الرسمي اليمني نحو التركيز على الحقوق والحريات السياسية ؟
- هل هناك دور سياسي وفعال للجانب الرسمي في ترقية حقوق وحريات المجتمع والأفراد ؟
- ما مدى تطبيق القرارات والنصوص المتعلقة بالحقوق والحريات العامة ؟

وللإجابة على هذه الأسئلة وغيرها تم صياغة الفرضيات التالية :.

- أن للمتغيرات المحلية والدولية تأثير في توجه اليمن نحو التركيز على قضايا الحقوق والحريات
- المسؤولية مشتركة بين الجانب الرسمي والشعبي ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بترقية الحريات العامة وحقوق الإنسان.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على أدوات منهجية متعددة في مقدمتها المنهج التاريخي إلى جانب المنهج الوصفي لتحليل الأحداث ومحتوى الوثائق الرسمية ومضمون الخطاب الرسمي حول الحقوق والحريات العامة في الجمهورية اليمنية .

الإطار الزمني:

يتناول هذا البحث الفترة الزمنية ما بين 1990-2013م أي منذ قيام الجمهورية اليمنية حتى الوقت الراهن حيث شهدت هذه الفترة تحولات على مختلف الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

مصادر البحث :

يعتبر هذا البحث محاولة علمية لمعرفة واقع الحريات السياسية وحقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية ولذا تم الاعتماد على ما يلي :.

- إجمالي ما كتب عن الحريات السياسية وحقوق الإنسان منذ قيام الجمهورية اليمنية .
- الوثائق الرسمية والتقارير الإستراتيجية والمحاضرات السياسية والأكاديمية وكل ماله علاقة بالبحث.

محاور البحث:

في دراستنا لموضوع واقع الحريات السياسية وحقوق الإنسان في اليمن تم تقسيم البحث إلى فصلين وكل فصل يتضمن مبحثين

الفصل الأول: أسس ومفاهيم الحريات العامة وحقوق الإنسان

المبحث الأول: مفهوم الحريات العامة وحقوق الإنسان

المبحث الثاني: التكامل بين الحرية والديمقراطية

الفصل الثاني: محددات الممارسة السياسية والتحولات المحلية والدولية.

المبحث الأول: المتغيرات المحلية وتحقيق الوحدة اليمنية

المبحث الثاني: المتغيرات الدولية وحقوق الإنسان

الفصل الأول
أسس ومفاهيم الحريات العامة وحقوق الإنسان

المبحث الأول
مفهوم الحريات السياسية وحقوق الإنسان

أن موضوع الحريات السياسية وحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية ومن البديهي ترقية والرفع من شأن تلك الحقوق إنطلاقاً من الاحترام للكرامة الإنسانية بتحديد الحقوق الضرورية لتنمية وتطوير شخصية الفرد [1].

ورغم تعدد الآراء حول تعريف الحريات العامة ومنها الحريات السياسية .فالبعض يستعمل تعبير (الحقوق الأساسية للفرد) والحريات الفردية الأساسية أو حقوق الإنسان [2]. ومع ذلك يمكن القول أن الحقوق والحريات اللصيقة بالإنسان هي تلك المستمدة من القانون الطبيعي.

أما الحقوق والحريات المدنية هي تلك التي يتمتع بها الإنسان بوصفة عضواً في المجتمع [3].

وبدون تلك الحريات لا يمكن للنظام السياسي في أي دولة أن يدعي أنه نظام ديمقراطي حيث أن الرأي العام وسيلة مهمة لدعم العمل السياسي.

والحرية تعني: حرية الإختيار والتعبير عن الرأي وحرية الاجتماع وحرية الصحافة بالإضافة إلى الحقوق والحريات الاقتصادية والاجتماعية [4].

لقد تناول الكثير من كتاب وفلاسفة وفقهاء القانون الدستوري والعلوم السياسية مسألة

1) جمال الاديمي وآخرون ، حرية الرأي والتعبير في اليمن .برنامج الثقافة القانونية بملتقى المجتمع المدني ،ط1، 2001،ص247.
2) ابو اليزيد علي المتيت ، النظم السياسية والحريات العامة . المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ،ص184.
3) محمد سعيد مجذوب ، الحريات العامة وحقوق الإنسان . جروس برس ، لبنان ،1990،ص8.
4) كريم يوسف كشاكش ، الحريات العامة في الانظمة السياسية . منشأة المعارف ،الاسكندرية ،ص19.

الحرية بكثير من التعاريف وهذا يعني أنه ليس هناك مفهوم مطلق للحرية فهي تتباين بحسب كل مفكر وبناء على المفاهيم والمعتقدات والايدولوجيات المتنوعة عبر مختلف المراحل التاريخية والسياسية والاجتماعية الإنسانية .

فالحرية في النظام اليوناني القديم تختلف عن الحرية لدى مفكري الثورة الفرنسية ، وهذه بدورها تختلف عن الحرية في القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ([5]) . حيث أن جميعها تعطي مدلولات مختلفة ، ومن هذه التعاريف ما يلي :

- الحرية هي الحق في فعل أي شيء تسمح به القوانين وفق النطاق الملائم للحرية الإنسانية.

مثل حرية الضمير وحرية الفكر والرأي ، وحرية المشاركة السياسية والاعتراف للفرد بالإرادة الذاتية وهي صيغة ملائمة كمرتكز للنظام السياسي لصيانة كرامة الانسان الحر والاخذ بقيم الديمقراطية والتمكين الديمقراطي والتمكين لكل الأفراد من التمتع بحقوقهم وحرياتهم الأساسية ([6])،كما أن الحريات العامة تتجدد من خلال النصوص القانونية التي تنظم مسار تلك الحقوق والتي يعترف من خلالها للأفراد بالحق في التصرف دون تمييز أو قهر ما دامت تمارس في الإطار الذي تحدد مع توفير الضمانات لممارستها وأهم تلك الضمانات الرقابة القضائية ([7]).

لذلك تحدد الحريات العامة التي يسمح بها القانون ولكن قد لا تكون الحريات العامة مقصورة فقط على تلك التي يحددها القانون أو الأنظمة السياسية إذ لا بد من النضال الفكري والمجتمعي لنيل تلك الحريات والحقوق من أجل المساهمة في الحياة العامة فمن حق المواطن حق الانتخاب والترشيح والتعبير عن الرأي ومحاسبة الجهات الرسمية وصانعي القرار في حال التقصير في أداء واجباتهم تجاه المجتمع ([8]).

المبحث الثاني
التكامل بين الحرية والديمقراطية

أن الديمقراطية هي الشكل الأساسي الملائم للحرية بحيث يمكن القول بأنه لا حرية دون ديمقراطية ولا ديمقراطية دون حرية .

أن الحرية هي روح الديمقراطية وجوهرها الحقيقي، وفي الدولة الديمقراطية ينبغي أن يتاح للمواطن فرصة التعبير عن رأيه في السياسة التي تتبناها الحكومة والمساهمة في تكوين رأي عام([9]) حيث يمكن أن تتبلور فكرة التكامل بين الحرية والديمقراطية عندما يتم إعتبار العملية السياسية (عملية

---

5) كريم يوسف كشاكش ، الحريات العامة في الانظمة السياسية .مرجع سابق ،ص25.

6) بول جوردن لورين ، ترجمة أحمد الجمل ،نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية . القاهرة ،الجمعية المصرية للنشر المعرفة والثقافة العالمية ،ط1، 2000،ص338.

7) Dallez-colliard - claudeles Libertes publigues précis parts.1985.p;19 .

8) نفس المرجع.p;2.3.

9) عبد الإله بلقزيز ، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي العوائق والممكنات .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد209،ص17.

التنافس السياسي) بوصفها منافسة إجتماعية سلمية وذلك خلال الممارسة السياسية الفعالة القائمة على مبادئ التوافق والتراضي على قاعدة العمل السياسي بين مختلف الأطراف لا سيما السلطة والمعارضة وتفسير العمل السياسي كمنافسة مدنية خالية من السلبيات وإقامة التوازن السياسي ([10]).

وهذا ما ننشدة في الجمهورية اليمنية لا سيما في ظل المتغيرات المتسارعة حيث يمكن معرفة ما إذا كانت اليمن تسير في الإتجاة الصحيح .يمكن القول دون مبالغة أن الشعوب في أي مكان في العالم قد تعاظم عندها شأن هذه الحقوق وأهميتها ويعتبر العدو الوحيد للشعوب هو من يتعمد سلب حقوقهم وحرياتهم بالتالي هناك أشكال مختلفة تجسد القهر ، والظلم الذي ينتج عن سلب تلك الحقوق لذلك فأن تطبيق الديمقراطية وما تتضمنه من أسس قوية تزيد من ترسيخ تلك الأفكار النيرة ومنها ممارسة الحرية بما يعزز من السلام والاستقرار للمجتمع ([11]).

كما أنه بالإمكان ترسيخ تلك القيم من خلال الوعي المجتمعي ، والسياسي لدى الجانبين الشعبي والرسمي على حد سواء من خلال النشاط والحراك السياسي السليم ، وتعدد الآراء والتوجهات التي تحول المفاهيم الأساسية للديمقراطية إلى ممارسة عملية ، وهذا تحول جديد في مسار الأنظمة السياسية التي تركز على ثقافة السلام والحوار وتقبل الآخر ([12]) . ولابد من توافر العديد من الركائز الموضوعية بحيث تتجسد العلاقة التكاملية بين الديمقراطية والحرية ومن هذه الركائز :

- المشاركة في الحياة السياسية
- إتاحة الفرصة للمواطنين حرية التعبير عن أرائهم
- التحرر من الخوف وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي
- إختيار الشعب لممثليهم في مجلس النواب
- لا ينبغي أن تحظى جماعة أو حزب بامتيازات سياسية خاصة مسؤولية صناع القرار أمام الشعب
- أن يكون الحكم من خلال المؤسسات ولا تكون الديمقراطية ستار لنزاعات سياسية ومصالح ضيقة([13])

إن عملية التراكم المعرفي والعلمي الجاد حول الحقوق والحريات وتقاطعها مع مفاهيم الديمقراطية يمكن أن توفر فرصة فريدة للتعرف على آليات تكيف الأشكال التقليدية من التنظيم والانتماء والتفكير والمتمثلة في القبيلة مع مطالب الديمقراطية الدستورية والمجتمع المدني الحداثي في بيئة القرن الواحد والعشرين في عصر المعلومات، وعصر تسارع الأحداث وتفاعلها بشكل كبير([14]).

ورغم أن التراث الإستبدادي لا يستهان به والمكاسب في صعيد واقع الحقوق والحريات يخيم علية التخلف بفعل تراكمي فإن معركة الديمقراطية تتطلب قدراً من المجاهدة يوازي إن لم يفق حجم

10)نفس المرجع ،ص19.

11) سامي عون ، نحو ديمقراطية عربية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،العدد 27 ،1989 ، ص174.

12) محمد حسينين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر . القاهرة : مركز الاهرام ،1992 ، ص286.

13) كريم يوسف ، الحريات العامة في الانظمة السياسية ، مرجع سابق ،ص82،

14) أحمد علي البشاري ، التعددية السياسية في اليمن . مكتبة الجيل الجديد ،ط1، 2001، ص24 .

التحديات والعوائق لا سيما أن الديمقراطية وما يرافقها من قيم ومبادئ الحرية والمشاركة في الحياة العامة تطاول في وظيفتها مناحي حياتنا كلها حيث أن جوهر الديمقراطية بعيداً عن إشكالية المصطلح هي قيمة الإنسان وماهيته (الحرية).

ولهذا لزم أن تكون في صلب بنية النظام العام للمجتمع بتفاصيله المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ([15]).

ولقد مرت اليمن كغيرها من دول العالم العربي بظروف سياسية وإقتصادية حالت دون تطور التجارب الديمقراطية بها فقد خضعت معظم أن لم يكن كل تلك الدول لمرحلة طويلة من الاستعمار المباشر في نفس الفترة التي كانت فيها الحريات والحقوق والديمقراطية في الدول الغربية في أوج مراحل ازدهارها وتطورها ([16]).

وسائل تفعيل الحقوق والحريات

- معيار التعايش والقبول بالآخر

إن التسامح السياسي والقبول بالآخر أمر مهم وفق الإطار الديمقراطي حيث يشكل ذلك مرتكز هام لحقوق الإنسان والتعددية السياسية بما في ذلك التعددية الثقافية ونبذ الكراهية .

أن الدولة التي تتبع النهج الديمقراطي يحب أن تتحمل مسؤولية كبرى من اجل تجسيد الحقوق والحريات من خلال ضمان العدل وعدم التحيز في التشريعات أو في إنفاذ القوانين والإجراءات القضائية والإدارية ([17]) .

كذلك إتاحة الفرص الاقتصادية والاجتماعية لكل شخص دون أي تمييز فكل استبعاد أو تهميش إنما يؤدي إلى الإحباط والعدوانية والتعصب .

وإن الاختلاف هو حق للأفراد والجماعات على حد سواء لا يجوز معه التمييز والإقصاء من المشاركة وإن عدم التسامح وتكافؤ الفرص قد يتجسد في تهميش الفئات المستضعفة واستبعادها من المشاركة في الحياة العامة ، لذا لا بد من إشاعة المزيد من الحريات وضمان الحقوق لكل الإفراد ([18]) .

بعيداً عن الممارسات التي تتسم بها الأنظمة الدكتاتورية حيث لا تعترف بالتعدد والتنوع السياسي بل تجسد نظام الحزب الواحد الذي يسير وفقاً لإرادة الحاكم حيث يقال في الأنظمة الدكتاتورية أن الدولة هي الحزب والحزب هو الدولة ويشيع الكذب السياسي لان جميع أجهزة الدولة موجهه لخدمة الحاكم بوصفة الزعيم الأوحد. ويسود النفاق السياسي لذلك يختلف النظام الدكتاتوري كلية عن النظام الديمقراطي ([19]).

15) الديمقراطية والأحزاب في اليمن ، مركز دراسات المستقبل ، دار المجد للطباعة والنشر . صنعاء :1997 ، ص6 .
16) حسن نافعة ، مبادئ علم السياسية ، مكتبة الشروق الدولية . القاهرة : ط3 ، 2007 ، ص243 .
17) التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2009 ،المرصد الوطني لحقوق الإنسان . صنعاء : 2010 ص33 .
18) التقرير السنوي لحقوق الإنسان ،مرجع سابق ، ص35 .
19) أبو اليزيد علي المتيت ، النظم السياسية والحريات العامة ، مرجع سابق .ص146 .

الفصل الثاني
محددات الممارسة السياسية والتحولات المحلية والدولية

المبحث الأول
تحقيق الوحدة اليمنية والتحول الديمقراطي .

استعاد اليمن في (22/5/1990م) وحدته التاريخية بالتئام شطرية في وحدة اندماجية كاملة ذابت على أثرها الشخصية الدولية للنظامين السابقين في شخص دولي جديد (الجمهورية اليمنية) وتكون هذا النظام من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة. كما أن الوحدة اليمنية التي أنهت عهد التشطير بين شمال اليمن وجنوبه هي ضرورة حتمية للشعب اليمني ليكتمل نموه وتطوره وضمانة أكيدة لقدرته على أداء دور فعال وإيجابي على المستوى الإقليمي والدولي بالرغم من بعض الممارسات السياسية الخاطئة التي حالت دون تحقيق كل ما يأمل ويطمح إلية الشعب اليمني ([20]).

إن التراكم الوحدوي أو التدرج في الانتقال من التجزئة إلى التوحد صاحبتها عملية في الانتقال من الأحادية إلى التعددية وتأسيس الديمقراطية وذلك بالرجوع إلى العوامل الداخلية والعوامل الخارجية وما صاحب ذلك من مظاهر الانفتاح السياسي في ظل دولة الوحدة .

ونتاجاً لتراكمات متعددة على نطاق الاتفاقيات والمشاريع الوحدوية التي أفرزتها عمليات التفاوض الثنائي لإعادة الوحدة منذ مطلع السبعينات ومثلت نصوص تلك المشاريع والاتفاقات المقدمات الأولية لدستور الدولة اليمنية الموحدة ([21]). ولكن قد لا تكتمل عملية التحول الديمقراطي بمجرد صياغة دستور ديمقراطي فهو يمثل مرحلة تأسيسية نحو مزيد من الحريات والحقوق عبر مجموعة من الأجهزة والمؤسسات الحكومية ذات الكفاءة العالية لتنفيذ ما تضمنه الدستور من مبادئ وقيم تنسجم مع تطلعات الأفراد داخل المجتمع اليمني، وذلك من خلال وجود سلطة تشريعية مستقلة تحقق أهداف المجتمع وسلطة قضائية عادلة ونزيهة تفض ما قد ينشأ من نزاعات وأخيراً سلطة تنفيذية ذات مصداقية وقوة بحيث تنفذ أحكام القضاء وتدبر شؤون الحكم وفقاً لأحكام ونصوص الدستور ([22]).

أهمية الوحدة اليمنية ومسار الديمقراطية :

من الطبيعي أن يتم تجاوز التناقضات التي كانت تمثل عائقاً للوصول إلى الوحدة من خلال الحوار الواعي والسعي لتحقيقها بالوسائل السلمية وتوفير الجو الديمقراطي الذي يحدد شكلها من خلال ما يقره الشعب بإرادته الحرة ،

20) خالد محمد القاسمي ، إتفاق صنعاء ، مسار جديد في طريق الوحدة اليمنية . الشارقة : دار الثقافة العربية للنشر والترجمة ، ط1، 1990، ص312 .
21) التقرير الاستراتيجي السنوي ، اليمن ،2000 ، المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار ، ط1 ، 2001 ، ص15 .
22) التقرير السنوي لحقوق الإنسان في اليمن ، مرجع سابق ، ص11 .

والأسس الدستورية التي تقوم عليها الوحدة بمضمونها الديمقراطي المعبر عن إرادة الشعب حيث تشكل نقلة نوعية واستراتيجيه لا تقبل المساومة بها ([23]).

لقد تأسس النظام الجديد بعد تحقيق الوحدة اليمنية على مبادئ وقيم وأفكار ورؤى نيرة أهمها الارتكاز على الديمقراطية والتعددية السياسية ويتطلب ذلك الأمر من الجانبين الرسمي والشعبي فهم واستيعاب المبادئ والقيم الأفكار التي جاءت بها مرحلة ما بعد الوحدة إن الدولة المدنية الحديثة التي يأمل الجميع العيش في كنفها في إطار من السلام والاستقرار والتنمية من خلال الالتزام بتطبيق الدستور المرتكز على القيم الديمقراطية وسيادة القانون ([24])، بحيث يمكن للنظام السياسي أن يستمد شرعيته من إرادة الشعب الحرة ويتم الالتزام بتوفير الضمانات القانونية القضائية لحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية

وقبل كل تلك الضمانات القانونية جاء الإسلام وعمل على ترسيخ الكثير من الأسس والمبادئ التي ترتكز عليها المواطنة مما يجعله يجسد المبادئ الحقة للمواطنة ([25]).

إن الديمقراطية هي الشكل الوحيد لنظام الحكم السياسي الذي يتوافق مع إحترام جميع حقوق الإنسان بفئاتها الخمسة (المدنية –السياسية – الاجتماعية – الاقتصادية-الثقافية)وهذه الحقوق المتنوعة مترابطة مع بعضها وغير قابلة للتجزئة ، وهي تكمل وتعزز بعضها البعض فأي تطور في احدها يدعم التطور في الأخرى ([26]).

ولما كانت التجربة الديمقراطية في اليمن تجربة حديثة العهد وتندرج في إطار مجموعة من الديمقراطيات الناشئة فإن ترسيخ الحريات والحقوق للأفراد يتوقف على الوعي بضرورة دور الدولة والمجتمع وذلك يتطلب قوة وإرادة وسلوك مبني على المرجعية الحضارية حتى يصبح هناك قناعة راسخة لدى الجانبين الرسمي والشعبي ([27]).

لأن دولة الوحدة خاضعة لتأثير المجتمع وتستمد سلطتها من الشعب حيث لا يمكن تصور اليمن الجديد من دون حراك سياسي ومجتمعي بناء بعيداً عن الممارسات الدكتاتورية التي قد تفرغ الديمقراطية الحقه من محتواها إذ يجب على صناع القرار وأصحاب الشأن في اليمن الوصول إلى رؤية مشتركة لتنمية وتطوير التجارب السياسية في مجال التوجه نحو مجتمع ديمقراطي ([28]).

هناك أمر آخر يتمثل بتضائل التأييد الشعبي للنظام السياسي ربما يكون قد قل نتيجة للتداعيات السلبية التي افرزها الصراع الحزبي ، الصراع على المصالح الذاتية على حساب الوطن وما افضى إلية من تدهور الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية.

23) خالد بن محمد القاسمي ، إتفاق صنعاء ، مسار جديد في طريق الوحدة اليمنية ، مرجع سابق ، ص312 .

24) مجاهد الشعبي ، الثقافة السياسية للناخب اليمني واثرها على سلوكه الانتخابي ، رسالة ماجستير . قسم البحوث والدراسات السياسية ، 2005 ، ص68 .

25) نفس المرجع ، ص27 .

26) التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن ، مرجع سابق ، ص128 .

27) نفس المرجع ، ص129 .

28) محمد العشملي ، من أوهام الهزيمة إلى واقع النصر . صنعاء : دار المجد للطباعة والنشر ، ط1 ، 1998 ، ص254 .

لذا فإنما ينتظرة الشعب اليمني من الحكومة والأحزاب السياسية هو توفير المناخ الديمقراطي الحقيقي الذي يضمن لهم صيانة الوحدة الوطنية وكذا ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في الدولة ([29]).

المبحث الثاني
المتغيرات الدولية وحقوق الإنسان

شهد العالم تحولات وتطورات هامة أدت إلى تغيير المسارات وإعادة النظر في التوجهات على الصعيدين الإقليمي والدولي ، وكان أبرزها إنهيار الاتحاد السوفياتي وبروز تيار العولمة بكافة أبعادها وسماتها السياسية والاقتصادية والثقافية ونمو المد الديمقراطي وازدياد الاهتمام بحقوق الإنسان ([30]).

وتمثل السنوات المقبلة بمثابة تحدي واضح للأنظمة السياسية لا سيما في العالم العربي ومنها اليمن فيما يتعلق بالرقي بحقوق الإنسان من خلال الآليات المؤسسية والتي توفر شكلاً من التقييم الموضوعي والمحاسبة فيما يتعلق بإنتهاكات حقوق الإنسان ([31]).

الأمر الذي يمكن له أن يسهم في إتساع مجال الحريات العامة من خلال تزايد النشاط الرسمي والشعبي في ميدان حقوق الإنسان من خلال إعداد الاستراتيجيات الهادفة إلى إيجاد الآليات والوسائل التي تؤسس لنشأة المجتمع المدني الحديث .

لا سيما وأن أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي شهد أحداث ومتغيرات في مجال حقوق الإنسان والمطالبة بالديمقراطية والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية ([32]) .

إن بروز تفاعل دولي من قبل معظم الأنظمة والدول على الساحة الدولية لكي تقوم العلاقة داخل المجتمعات على أسس العدالة واحترام حقوق الإنسان من خلال تفعيل كافة القدرات القانونية والإمكانات المتاحة لتنظيم الحياة السياسية والدفع بحقوق الإنسان نحو الأفضل وترسيخ الديمقراطية في ظل عدالة اجتماعية واقتصادية تكفل للإنسان آماله وطموحة في التقدم وتحقيق التنمية في كافة المجالات ([33]).

غير أن تحقيق هذه الاهداف لا يأتي إلا من خلال التفاعل مع الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي بالصدق والموضوعية والحيادية .

لذلك فمن واجب الأنظمة السياسية في العالم العربي ومنها النظام السياسي في اليمن العمل على ضمان حقوق الإنسان وحمايتها من خلال العمل المؤسسي الفعال إلى جانب تفاعل منظمات

29) نفس المرجع، ص256 .

30) وزارة التخطيط والتنمية ، تقرير التنمية البشرية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، 2001 ،ص 15 .

31) حقوق الإنسان في العالم العربي ، التقرير السنوي 2009 ، مركز :القاهرة لدراسات حقوق الإنسان . القاهرة ،ص 244 .

32) دائرة الحقوق ، دليل تدريبي لدعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، البرنامج الدولي للورات التدريبية في مجال حقوق الإنسان ، المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية ، ص10 .

33) نفس المرجع ، ص13.

المجتمع المدني بالاضافة إلى إعداد البرامج والخطط الوطنية الهادفة إلى نشر ثقافة محلية تنسجم مع القيم والمبادئ الدولية حول حقوق الإنسان وضمان مكانة متميزة لحقوق المواطن اليمني من خلال التشريعات الواردة في الدستور اليمني .

أن اليمن هي جزء من النظام الدولي الذي يتميز بالمتغيرات والتحول المستمر في شتى الجوانب سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ، وذلك في نطاق المجموعة الدولية بحيث يمكن تحقيق اكبر قدر من المصالح الجماعية[34] .

من هنا كانت بداية حقبة التسعينات من القرن الماضي هي المحطة الرئيسية التي إنطلقت منها كثير من الدول نحو المسار الديمقراطي وإحترام حقوق الإنسان حيث تكشف للعالم وللمجتمع الدولي إحداث تغيرات هائلة على المستويين السياسي والاقتصادي برزت معها أنماط جديدة سواء على المستوى الرسمي والأداء الحكومي والنخب السياسية وصناع القرار أو على المستوى الشعبي ، ومنظمات المجتمع المدني النقابات وكافة الأطراف الفاعلة داخل المجتمع .

حتى لا يتم استثمار قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية لتحقيق مصالح سياسية وحزبية أو شخصية للجهات ذات النفوذ داخل الدولة وتجاهل حقوق المواطنين من الغذاء والسكن الصحة أو تلوث البيئة وصولاً إلى المشاركة السياسية كون مسألة حقوق الإنسان هي مسألة مدنية وحضارية وقضية عامة تهم كافة المجتمعات والافراد [35].

إن الإهتمام الدولي بحقوق الإنسان قد أضحى يمثل إحدى السمات الاساسية المميزة للنظام الدولي المعاصر حيث أن قضايا حقوق الإنسان لا تنفصل عن مسارها العالمي فهي لا تؤمن بالحواجز بل تتخطاها واستناداً لبعدها الإنساني وإعتمادها على إجماع عالمي من خلال مواثيق دولية متعددة ولم تعد مسألة حقوق الإنسان وحرياتة من الأمور التي تندرج فقط ضمن نطاق الاختصاص الداخلي للدول بل أصبح المجتمع الدولي طرفاً اصيلاً فيما يتصل بهذه المسألة [36].

ويعتبر ميثاق الأمم المتحدة اللبنة الاساسية في بلورة هذا الفرع المتميز من القانون الدولي العام حيث دخلت قضية حقوق الانسان وحرياته مرحلة تدويلها فيما عرف بمواثيق واتفاقيات وقرارات دولية وتوصيات ذات صلة بحقوق الإنسان في ظل الأمم المتحدة حيث أصبح السعي نحو تنمية حقوق الإنسان في العالم من أهم الأهداف التي تسعى إليه منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان[37]

34) مجلة أبحاث سياسية ، صنعاء : وزارة الخارجية ، العدد (3)، 1990،ص151.

35) عبد العظيم وزير ، حقوق الإنسان مناهج التدريس وأساليبة في العالم العربي ، بيروت: دار العلم للملاين ،ط1، 1988 ،ص 13 .

36) نبيل ناصر الدين ، ضمانات حقوق الإنسان وحمايتها وفقاً للقانون الدولي والتشريع الوطني ، رسالة ماجستير ، جامعة عدن ،2004 ،ص110 .

37) محمد الدقاق مصطفى حسين ، المنظمات الدولية المعاصرة . بيروت : مطابع الأمل ، 1990 ،ص 431 .

الخاتمة

شهدت السنوات الأولى لحقبة التسعينات تحولات سياسية واجتماعية اتسمت بتحقيق الوحدة اليمنية على المستوى المحلي وقيام الجمهورية اليمنية وتنامي الاهتمام بالحريات العامة وحقوق الإنسان المرتكزة على التعددية السياسية والحزبية وإزدياد القناعة بجدوى وفعالية الديمقراطية وكان ذلك التحول على المستوى المحلي اليمني متلازماً مع المتغيرات على الساحة الدولية ، ومن المنطقي القول بأن طبيعة المرحلة الجديدة في تاريخ اليمن الحديث والمعاصر تطلبت أسساً ومفاهيم جديدة لان التغيير لم يكن محلياً فحسب بل هي تغيرات عالمية حيث احدثت تلك المتغيرات نقلة أساسية وجوهرية لدى معظم دول العالم لاسيما مع بداية التسعينات من القرن الماضي.

إن الحقوق والحريات تتعلق بتاريخ وحاضر ومستقبل الشعب اليمني كما تمس وجدانه لذا كان طبيعياً أن تصبح مسألة تعزيز حقوق الإنسان في الجمهورية اليمنية بمثابة المشروع الوطني الجامع بين كل القوى الاجتماعية والسياسية الرسمية والأهلية وعلى كافة المستويات في الوقت الراهن سواء على المستوى الوطني المحلي أو على المستويين الأقليمي والدولي .

لقد تناول هذا البحث العديد من القضايا النظرية والمنهجية والتاريخية المتعلقة بالحقوق والحريات وحقوق الإنسان في اليمن وتأثير المتغيرات الخارجية. وليس الغرض من هذه الخاتمة إعطاء تلخيص شامل عن الدراسة بل محاولة إبراز أهم النتائج الرئيسية التي توصلت إليها التي قد يكون لها مضامين سياسية أو اجتماعية واقعية متعلقة بقضايا حقوق الإنسان اليمني وهمومه وتطلعاته المستقبلية . ومن تلك النتائج :-

نستنتج من ذلك أن التوجه السياسي الجديد لا بد أن يرتكز على الخيار الديمقراطي كبداية حقيقية يتجسد من خلاله دور المؤسسات الرسمية (الحكومية) والمدنية وتوفير المناخ الملائم للمواطنين للمساهمة في تسيير الشئون العامة .

وهناك شرعية الإختلاف في الإدارة وهو شرط أساسي للمسار الديمقراطي الذي يعبر عن الحقوق والحريات العامة في إطار الواقع السياسي الإيجابي لليمن.

كما أن المبادئ القيمة التي جاءت بها الشرعية الدولية من خلال المواثيق والعهود الدولية والمنظمات ذات الصلة بحقوق الإنسان حيث أصبحت قضية حقوق الإنسان اليوم قضية عالمية، وهي ملكاً مشاعاً للجميع وهما مشتركاً لكافة الدول وأصبحت مصداقية الدول تقاس بمدى إحترامها لحقوق مواطنيها.

من هنا تأتي الأهمية الشرعية والقانونية للمجتمع الدولي ممثلاً في منظمة الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والإقليمية والدولية في متابعة وترقية حقوق الإنسان

أن الحديث عن الحقوق والحريات وحقوق الإنسان في اليمن لا يقف عند حد قيام نظام ديمقراطي فحسب بل هو في حد ذاته يعبر عن عملية أكبر وهي إستمرار الممارسة الديمقراطية الحقة

من خلال التداول السلمي على السلطة وتمكين المواطنين من المشاركة الحقيقية في صناعة القرار ورسم السياسة العامة للبلاد .

من هنا يمكن أن نلمس عدة نقاط رئيسية تتعاطى مع مسقبل اليمن وطموحات الشعب اليمني ومن هذه النقاط ما يلي :.

- إعادة بناء اليمن الحديث وفرض هيبة الدولة والاحتكام إلى القانون في حال الخلاف
- الإصلاح المتدرج الذي يهدف للتطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقضاء على الولاءات التحتية الضيقة التي تسعى إلى زيادة نفوذها وتسلطها
- ضرورة وضوح الرؤية السياسية لدى كافة الأطراف الوطنية خاصة القوى التقليدية التي ترفع شعارات معينة لأغراض مصالح ذاتية وتسعى إلى العودة للماضي وليس التطلع إلى المستقبل الذي هو بحاجة إلى عمل جماعي ومشروع حضاري لتطور اليمن وإشاعة الأمن والاستقرار وصولاً إلى تمكين الأفراد من المشاركة في صناعة القرار بحيث يصبح لهم دور فعال في بناء مداميك الوطن ، وذلك له دور أساسي ومهم في خروج اليمن من أزماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

والانطلاق نحو المستقبل المنشود لكل أبناء اليمن بمختلف أطيافهم السياسية والاجتماعية والمذهبية والتعايش السلمي المبني على روح التسامح الذي أمرنا به ديننا الإسلامي الحنيف .

قائمة المراجع

1. أبو اليزيد علي المتيت، النظم السياسية والحريات العامة . الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث.
2. أحمد علي البشاري، التعددية السياسية في اليمن،مكتبة الجيل الجديد،ط1 ،2001.
3. بول جوردن لورش ، ترجمة أحمد الجمل ، نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية . القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ط1 ،2000 .
4. جمال الاديمي وآخرون ، جمعية الرأي والتعبير في اليمن . برنامج الثقافة القانونية بملتقى المجتمع المدني ، ط1 ،2001 .
5. حسن نافعة ، مبادئ علم السياسة ، القاهرة : مكتبة الشروق الدولية ، ط1 ، 2001 .
6. خالد محمد القاسمي، إتفاق صنعاء مسار جديد في طريق الوحدة اليمنية ، الشارقة : دار الثقافة العربية للنشر ، ط1 ،1990 .
7. سامي عون ، نحو ديمقراطية عربية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد27 ،1989.
8. عبد الالة بلقزيز ، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي العوائق والممكنات . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد209.
9. عبد العظيم وزير ، حقوق الإنسان مناهج التدريس واساليبة في العالم العربي . بيروت : دار العلم للملايين ، ط1 ، 1988.

10. كريم يوسف كشاكش، الحريات العامة في الانظمة السياسية . الاسكندرية : منشأة المعارف .
11. مجاهد الشعبي، الثقافة السياسية للناخب اليمني وأثرها على سلوكة الانتخابي، رسالة ماجستير ، قسم البحوث والدراسات السياسية ،2005 .
12. محمد الدقاق مصطفى حسين، المنظمات الدولية المعاصرة . بيروت : مطابع الأمل، 1990.
13. محمد العشملي، من أوهام الهزيمة إلى واقع النصر، صنعاء : دار المجد للطباعة والنشر، ط1 ، 1998 .
14. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، القاهرة : مركز الاهرام، 1992 .
15. محمد سعيد مجذوب، الحريات العامة وحقوق الإنسان . بيروت : جروس برس، 1990 .
16. نبيل ناصر الدين، ضمانات حقوق الإنسان وحمايتها وفقا للقانون الدولي والتشريع الوطني، رسالة ماجستير، جامعة عدن، 2004 .
17. حقوق الإنسان في العالم العربي، التقرير السنوي 2009، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، القاهرة .
18. دائرة الحقوق دليل تدريبي لدعاة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، البرنامج الدولي للدورات التريبية في مجال حقوق الإنسان والتنمية .
19. وزارة التخطيط والتنمية، تقرير التنمية البشرية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2001 .
20. الديمقراطية والأحزاب في اليمن، مركز دراسات المستقبل . صنعاء : دار المجد للطباعة والنشر ،1997 .
21. التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2009، صنعاء : المرصد الوطني لحقوق الإنسان، 2010 .
22. Dallez-colliard - claudeles Libertes publigues précis parts،1985